A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/15/INF/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 30 أغسطس 2022

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022

قائمة الوثائق التحضيرية

من إعداد الأمانة

رقم الوثيقة	عنوان الوثيقة
WIPO/ACE/14/INF/1/Prov.	قائمة المشاركين
WIPO/ACE/15/INF/2	قائمة الوثائق التحضيرية
WIPO/ACE/15/INF/3	الجدول الزمني المؤقت المقترح
WIPO/ACE/15/1/Prov.	مشروع جدول الأعمال
WIPO/ACE/15/2	أحدث أنشطة الويبو في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية *وثيقة من إعداد الأمانة*
WIPO/ACE/15/3	الخبرات الوطنية والإقليمية في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية إلى جانب دعم الويبو أنشطة تكوين الكفاءات والتدريب في هذا المجال *مساهمتان من إعداد ألبانيا والدكتور باسم عوض*

تكييف دليل الويبو التدريبي للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا بغرض استخدامها في ألبانيا

مساهمة من إعداد الدكتورة ماريانا سيميني توتولاني، أستاذة القانون ورئيسة برنامج التدريب الابتدائي، المدرسة الألبانية للقضاة، تيرانا، ألبانيا

ملخص: تقدم هذه المساهمة معلومات عن أثر دليل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) التدريبي *للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا* (الدليل)، والذي جرى تكييفه للاستخدام في ألبانيا. ويعطي الدليل صورة عامة عن الإطار القانوني الوطني مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص للقانون الجنائي الألباني وقانون الجمارك، فضلاً عن القوانين الألبانية المتعلقة بحق المؤلف والملكية الصناعية. واستخدم الدليل في مختلف المؤسسات العامة في ألبانيا مما يعزز تعاونها. وفي الواقع، كلما كانت العلاقات بين مؤسسات العدالة والوكالات العامة أقوى، كلما قلت حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وتظهر فائدة الدليل أيضًا في الطريقة التي يتعامل بها الاجتهاد القضائي الألباني مع التحقيق والبت في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وقد ثبت أن الدليل مفيد بشكل خاص في بناء القدرات المؤسسية باعتباره أحد أهم أهداف مؤسسات التدريب مثل المدرسة الألبانية للقضاة التي تتولى تدريب القضاة والمدعين العامين والمحققين.

دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية

مساهمة من إعداد د. باسم عوض، قاضٍ سابق بمحكمة الاستئناف بمصر، وأستاذ بكلية الحقوق، جامعة ويسترن أونتاريو، لندن، كندا

ملخص: في عالم يتنامى اعتماده على أصول المعرفة، يكتسي التعامل القضائي مع قوانين ولوائح الملكية الفكرية أهمية بالغة للنمو الاقتصادي ووضع السياسات في هذا الشأن. وتعاني السلطة القضائية في المنطقة العربية من محدودية خبرتها في الفصل في قضايا الملكية الفكرية بسبب، من بين أمور أخرى، نقص الموارد باللغة العربية التي تتناول التشريعات وقرارات المحاكم من المنطقة. وتتيح دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية تحليلاً شاملاً لعدد من القضايا البارزة وأفضل الممارسات للفصل في قضايا الملكية الفكرية في المنطقة العربية. وأُعد كتاب السوابق القضائية ذاك ليستخدمه أساسا القضاة والموظفون القضائيون وموظفو إنفاذ القانون. وأثناء إعداده، طفت إلى السطح عدة تحديات فيما يتعلق بتعقيد الفصل في منازعات الملكية الفكرية في المنطقة العربية والوصول إلى السوابق القضائية ذات الصلة من المحاكم المحلية. وكان كتاب السوابق القضائية وثيق الصلة بأنشطة تكوين كفاءات وتدريب أعضاء السلطة القضائية وسلطات إنفاذ القانون الوطنية.

WIPO/ACE/15/4

دراسة بشأن التعدّي على حق المؤلف في صناعة ألعاب الفيديو
وثيقة من إعداد الدكتور غايتانو ديميتا، محاضر رئيسي، مركز دراسات القانون التجاري، جامعة كوين ماري في لندن؛ الدكتور بين هارن لي، محاضر رئيس، كلية الحقوق، جامعة بريستول؛ الدكتورة ميكايلا ماكدونالد، محاضرة، مركز دراسات القانون التجاري، جامعة كوين ماري في لندن، المملكة المتحدة

ملخص: صناعة ألعاب الفيديو هي واحدة من أنجح الصناعات الإبداعية. وهي صناعة شابة وعالمية ومولّدة رقمياً وسريعة التطوّر كما أنها ذات قدرة عالية على الابتكار والإبداع والتفاعل. وألعاب الفيديو هي منتجات رقمية معقّدة في حد ذاتها، تتحفز صناعتها وتوزيعها واستخدامها كما تُمكّن وتُيسّر من خلال حقوق الملكية الفكرية. وفي حين تعتمد شركات ألعاب الفيديو مجموعة واسعة من نماذج التوزيع وتدفّقات الإيرادات من مصادر متعددة - خاصة بسبب دمج الوسائط الأخرى والأحداث وعروض الأداء الحية - فإننا نشهد أيضاً تحولاً مفاهيمياً من اعتبار ألعاب الفيديو منتجات رقمية إلى اعتبارها خدمات رقمية. ومن منظور حق المؤلف، تتطلب هذه التغييرات الأساسية في نماذج أعمال صناعة ألعاب الفيديو مجموعة مختلفة ومتنوعة من استراتيجيات الإنفاذ.

ويتم تصميم ألعاب الفيديو وتطويرها وتوزيعها واستخدامها (التفاعل معها) في إطار تشكّله أنواع مختلفة من حقوق الملكية الفكرية، جنبا إلى جنب مع مجموعة معقّدة من العقود بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين - المطوّرين والناشرين والموزّعين وتجار التجزئة ومالكي المنصات واللاعبين - على نطاق عالمي. وهذه العقود ضرورية لتخصيص الحقوق بطرق تمّكن من تسويق ألعاب الفيديو وتؤدي إلى نماذج أعمال متعددة تتعايش في صناعة ألعاب الفيديو. ومن الأمور التي تّتسم بأهمية حاسمة أيضاً هي اتفاقات ترخيص المستخدم النهائي، التي يجب أن يوافق عليها اللاعبون من أجل استخدام لعبة الفيديو المعنية. وتحدد هذه الاتفاقات بالتفصيل الأذونات والقيود التي تُطبّق على استخدام البرنامج الحاسوبي. ولاستكمال لمحة عن هذا النظام الرقمي متعدّد الطبقات، تجدر الإشارة إلى الدور المتزايد للتنظيم الذي يشكل هذه الصناعة، خاصة فيما يتعلق بنماذج تحقيق الدخل والتوزيع القابلة للتطبيق. وفي سياق الاهتمام المتجدّد بتنظيم المعاملات الرقمية الصغرى والمحتوى غير اللائق وتمكين المستخدمين والزبائن وخلق بيئة رقمية آمنة للمستخدمين، خاصة الأطفال والشباب، عادت صناعة ألعاب الفيديو إلى دائرة ضوء التنظيم.

ونظرا إلى طبيعة ألعاب الفيديو ونظام هذه الصناعة، فإن قانون حق المؤلف واتفاقات الترخيص ترتبط ارتباطاً خاصاً بتشكيل نماذج وممارسات الأعمال. وألعاب الفيديو هي بطبيعتها وسائط غامرة وتفاعلية تدفع حدود الإبداع وتتحدّى التخصيص التقليدي للحقوق، الذي سيختلف أيضاً باختلاف الولايات القضائية (بدءا من المناطق ذات السوابق القضائية الثرية ومكتملة التطوّر في ألعاب الفيديو إلى المناطق التي لا توجد بها أي سوابق ذات صلة على الإطلاق، وهي ملاحظة مهمة في حد ذاتها). وتوفر هذه الدراسة نظرة عالمية على التعدّي على حقوق المؤلف واستراتيجيات الإنفاذ في صناعة ألعاب الفيديو، وتحدّد على السواء المجالات المحدّدة عالية المخاطر (خريطة مستويات المخاطر) والنُّهج اللازمة لمواجهتها بنجاح على الصعيدين الوطني والدولي (التوصيات). وفي حين أن نهج استراتيجيات إنفاذ محدّدة سيعتمد على عوامل مختلفة، بما في ذلك طبيعة التعدّي، وأثره الضار المحتمل، وطبيعة الشركة التي تسعى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، وهوية المتعدّي المحتمل، والولاية القضائية التي يحدث فيها التعدّي، وما إلى ذلك، لا يزال من الممكن التعرّف على بعض المواضيع المشتركة. وتهدف الدراسة أيضاً إلى: 1) تحديد نطاق الاستخدامات الإبداعية والممارسات التجارية الخاصة بصناعة ألعاب الفيديو؛ 2) تحليل المخاطر المحتملة المرتبطة بهذه الاستخدامات والممارسات والتحديات العملية التي يواجهها أصحاب الحقوق عند إنفاذ حقوقهم؛ 3) النظر في أي تناقضات بين الأحكام القانونية والممارسات التجارية والاستخدامات الإبداعية وكيفية حلها؛ 4) تحديد الاتجاهات المستقبلية فيما يتعلق بالممارسات الناشئة واستراتيجيات الإنفاذ.

WIPO/ACE/15/5 المبادرات الوطنية لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت
مساهمتان من إعداد جمهورية كوريا وإسبانيا

تدابير إنفاذ حق المؤلف والإنجازات الأخيرة في مجال الإنفاذ على الإنترنت في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد السيد جونهيوك تشوي، نائب مدير شعبة الثقافة والتجارة والتعاون، مكتب حق المؤلف، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة (MCST)، سيجونغ، جمهورية كوريا

ملخص: مع التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية، أصبح التعدي على حق المؤلف على الإنترنت معضلة كبيرة. فبالنسبة لعام 2021، ذكرت وكالة حماية حق المؤلف الكورية أن المحتوى الكوري تعرض للقرصنة 385900 مرة على مواقع إلكترونية كورية و2268721 مرة على مواقع إلكترونية خارجية. وتعمل وزارة الثقافة والرياضة والسياحة على معالجة هذه المشكلة. ويتضمن نظامها لرصد التعدي على حق المؤلف تدابير للردع، مثل حذف المحتوى غير القانوني. وتواصل الوزارة أيضًا التعاون المحلي والدولي مع السلطات المعنية لتحسين إنفاذ حق المؤلف. وقد عززت الوزارة تعاونها مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية من خلال برامج مختلفة لمكافحة التعدي على حق المؤلف في مجال التكنولوجيا الجديدة. كما تعمل الوزارة على تطوير نظام حق المؤلف في البلاد في إطار رؤيتها لعام 2030 بشأن حق المؤلف.

الإجراءات الإدارية لمكافحة القرصنة في البيئة الرقمية والتنظيم الذاتي في إسبانيا

مساهمة من إعداد السيدة مرسيدس هيرنانديز فيلار، مستشارة، الإدارة الفرعية للملكية الفكرية، وأمينة، الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية وزارة الثقافة والرياضة، مدريد، إسبانيا

ملخص: تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية إحدى أولويات إسبانيا. ولهذا السبب أُنشئت الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية (S2CPI) في عام 2012. وفي السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، أزالت الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية المحتوى غير القانوني لأكثر من 550 موقعاً إلكترونياً، وقيّدت النفاذ إلى مواقع القراصنة في إسبانيا تقييداً كبيراً وحجبت العديد من تلك المواقع.

وتحدّد هذه المساهمة الإجراءات الإدارية المتّخذة من جانب الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية لمكافحة القرصنة. والهدف من هذه الإجراءات هو ضمان الإنفاذ من خلال السحب الطوعي للمحتوى الإلكتروني الذي يتعدّى على حقوق الملكية الفكرية. وتفصّل هذه الوثيقة أيضاً النتائج التي حققها الإجراء في مكافحة القرصنة على الإنترنت علاوةً على ذلك، توفر هذه الوثيقة معلومات عن كيف أصبح التعاون بين قطاع الثقافة ومتعهدي النفاذ إلى الإنترنت خاضعا للتنظيم الذاتي رسميا- وهو عامل رئيسي في ضمان النفاذ إلى العروض الرقمية القانونية للمحتوى الثقافي ومكافحة القرصنة على حد سواء. وبفضل جهود المبدعين والصناعات الثقافية وظهور العروض القانونية في إسبانيا وعمل الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية، تمثل صفحات القراصنة أقل من 5 في المائة من المواقع الإلكترونية الأكثر زيارة من قبل الإسبان. وستواصل الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية العمل على حماية حقوق المبدعين في البيئة الرقمية وضمان توافر المحتوى الثقافي القانوني لجميع المواطنين.

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية
WIPO/ACE/15/6 *مساهمات مقدمة من البرازيل وشيلي وكازاخستان وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وبرنامج مراقبة الحاويات*

الجهود البرازيلية في مجال مكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد إدواردو لويز بيرفيتو كارنيرو، رئيس قسم مكافحة القرصنة، الوكالة الوطنية للأفلام، ريو دي جانيرو، وعضو في المجلس الوطني لمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية (CNP)، برازيليا، البرازيل

ملخص: تتمثل مهمة الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل في تعزيز الصناعة السمعية البصرية وتنظيمها والإشراف عليها بما يعود بالفائدة على المجتمع البرازيلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تضطلع الوكالة بأنشطة استخباراتية استراتيجية باعتبارها جزءا من المكافحة المنهجية للقرصنة السمعية البصرية، وذلك أساساً عن طريق: تعزيز التنسيق بين الوكالات العامة والكيانات الخاصة لمكافحة انتهاكات حق المؤلف على نحو أكثر كفاءة؛ تقديم المنح والمساعدة لتحقيقات الشرطة وإنفاذها ضد انتهاكات حق المؤلف ولتدابير التفتيش التي تنادي بها المنظمات العامة الأخرى للتصدي لهذه الانتهاكات؛ اقتراح اتفاقات تعاون مع الأسواق الإلكترونية لوقف بيع المعدات المحظورة؛ منع حصول المواقع الإلكترونية غير القانونية على التمويل القائم على الإعلانات؛ تطوير آليات لحجب المواقع الإلكترونية التي توزع في الغالب محتوى غير قانوني؛ رصد التقدم المحرز في مشاريع القوانين من أجل تطوير تشريعات حديثة توفر آليات أكثر كفاءة لمكافحة هذه الأنشطة غير القانونية.

دور وخبرة دائرة الجمارك الوطنية الشيلية فيما يتصل بالتدابير المعتمدة على الحدود

مساهمة أعدتها السيدة ميرتا سيسليا لوتولييه ألموس، المسؤولة الوطنية عن الملكية الفكرية والصحة العامة، المديرية الوطنية للجمارك، الخدمة الوطنية للجمارك في شيلي، مدينة فالبارايسو(شيلي)

ملخص: في مجال مراقبة الاتجار غير المشروع بالسلع، استحوذت الجمارك الشيلية من خلال برامج المراجعة التشغيلية التي اعتمدتها، على كميات كبيرة من المضبوطات في السنوات الأخيرة الماضية، كما أقرّ على الصعيدين الوطني والدولي على وجه التحديد بعمل خدمة الجمارك الوطنية في شيلي المتصل بالسلع المقلدة. ولقد كانت ممارسات تقليد السلع وقرصنتها دينامية في العقد الماضي، حيث انتقلت من المنتجات التقليدية إلى المنتجات غير التقليدية مهددة بذلك سلامة السكان وصحتهم تهديداً مباشرا. وهنا وجب على الهيئات التنظيمية وهيئات إنفاذ القانون تبادل المعلومات والعمل جنا إلى جنب لمكافحة هذا النوع من الاتجار. ويكتسي ذلك أهمية خاصة، نظرا لأنه ثبت أن مثل هذه السلع المقلدة لا تؤثر على المصالح الاقتصادية للشركات فحسب وإنما تشجع أيضاً على ارتكاب أنواع أخرى من الجرائم، مثل غسل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية.

المبادرات الحكومية، والتعاون المعزز، وتوسيع نطاق أنشطة التوعية وإذكاء الوعي في كازاخستان

مساهمة من إعداد السيدة ألتين سابارجالي، رئيسة مركز حقوق الملكية الفكرية، المعهد الوطني للملكية الفكرية، نور سلطان، كازاخستان

ملخص: تدرك كازاخستان تمام الإدراك دور الملكية الفكرية في تطوير اقتصاد الابتكار العالمي، وتبذل قصارى جهدها لضمان حمايتها وإنفاذها باتباع أفضل الممارسات الدولية. ويعمل المعهد الوطني للملكية الفكرية في كازاخستان (المعهد الوطني) دائما على زيادة إلمام عامة الجمهور بالنواحي القانونية للملكية الفكرية. كما يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الوكالات الحكومية المشاركة في مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية، التي تؤثر سلبا على الصناعات الإبداعية الديناميكية؛ التكنولوجيا والعلوم والإبداع والإعلام والترفيه. ويقوم مركز حقوق الملكية الفكرية التابع للمعهد الوطني بتنفيذ مجموعة من برامج إذكاء الوعي المصممة لنشر المعرفة على أوسع نطاق ممكن بين الشباب، ووكالات إنفاذ القانون المحلية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والصناعات كثيفة الاعتماد على حقوق الملكية الفكرية بشأن كيفية حماية هذه الحقوق (أي إجراءات التسجيل)، والمخاطر المترتبة على التعدي على هذه الحقوق (أي المسؤولية القانونية والعواقب).

قضية تحقيق كبرى لشعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم المنشأة حديثاً والتابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد نامكيو كيم، محقق ونائب مدير، شعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم، المكتب الكوري للملكية الفكرية، دايجون، جمهورية كوريا

ملخص: تهدف الشرطة القضائية الخاصة إلى زيادة كفاءة التحقيقات الجنائية عن طريق منح المسؤولين الإداريين من مختلف الإدارات الحكومية نفس السلطة التي لدى الشرطة. ويتمثل دور الشرطة القضائية الخاصة في الاضطلاع بأنشطة التحقيق والإنفاذ التي قد تتطلب إما خبرة محددة أو تشكل تحديات لسلطات الشرطة العادية بسبب القيود الزمنية والمكانية. وأنشأ المكتب الكوري للملكية

الفكرية، وهو الوكالة الحكومية للملكية الصناعية في جمهورية كوريا، قوة من الشرطة القضائية الخاصة في إطار شعبة التحقيق في الملكية الصناعية في عام 2010 للتحقيق في التعديات على العلامات التجارية، ولا سيما التعديات التي تتعلق بالسلع المقلّدة. وفي عام 2019، مُنحت الشرطة القضائية الخاصة سلطة تحقيق إضافية في الجرائم التي تشمل مجموعة أوسع من حقوق الملكية الصناعية، مثل البراءات والأسرار التجارية والتصاميم. ولتعزيز الإنفاذ وفقًا لكل مجال محدد، تولى المكتب الكوري للملكية الفكرية مهمة توسيع الشرطة القضائية الخاصة وإعادة هيكلتها في عام 2021. تم تقسيم الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية للمساعدة في تركيز التحقيقات مما أدى إلى إنشاء شعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم باعتبارها شعبة منفصلة للتحقيق في التعديات على البراءات والأسرار التجارية والتصاميم المتعلقة بالتكنولوجيا. وتساهم شرطة التكنولوجيا في تعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية وإنفاذ ها كوحدة مخصصة تضم موظفين متخصصين في قانون وتكنولوجيا الملكية الفكرية. وتبين هذه المساهمة تشكيل شرطة التكنولوجيا وتقدم واحدة من قضايا التحقيق البارزة.

دور المقاضاة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد السيد مينوو سيو، مدعي عام، شعبة التحقيقات في جرائم الملكية الفكرية، مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون، دايجون، جمهورية كوريا

ملخص: تحسّن الوعي بالملكية الفكرية بشكل كبير في جمهورية كوريا خلال أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وقد أعيد توجيه السياسات الحكومية للتأكيد على أهمية الملكية الفكرية، وتمت مراجعة القوانين ذات الصلة وفقًا للمعاهدات الدولية، كما أُطلقت حملات لتغيير التصرفات والسلوكيات العامة. وبذل مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا جهودًا جادة لتعزيز إنفاذ القانون فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية. أولاً، وسع نطاق جريمة الملكية الفكرية ليشمل التعدي المتعمد على البراءات واختلاس الأسرار التجارية. ويتمتع مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون بصلاحية التعامل مع مثل هذه الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يدخر جهدا في تعزيز معارف الخبراء ومهارات المدعين العامين والمحققين. وأخيرًا وليس آخرًا، نظرًا لأن العقوبات الجنائية ليست دائمًا الحل الأفضل، فقد سعى المدعون العامون الكوريون إلى بدائل مثل استخدام البرامج التعليمية الخاصة بالجناة ورفض القضايا البسيطة.

برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية

مساهمة من إعداد السيد ياسر الدباسي، المدير التنفيذي لإدارة حماية حقوق الملكية الفكرية، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص: تتناول هذه الورقة تجربة المملكة العربية السعودية فيما يتعلق ببرنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية، وهي مبادرة تندرج ضمن إذكاء الوعي أطلقتها الهيئة السعودية للملكية الفكرية بهدف نشر الوعي وتعزيز احترام الملكية الفكرية. وتغطي المبادرة في البداية القطاع الحكومي، لكنها ستتناول لاحقًا القطاع الخاص أيضًا. وتسعى المبادرة إلى إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية وزيادة الامتثال لها وإذكاء الاحترام لها في الهيئات الحكومية والمؤسسات التجارية من خلال تدريب وتأهيل مسؤول من كل هيئة مشاركة. ويتكون برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية من مرحلتين رئيسيتين: مرحلة التأهيل، التي ستُجرى بالاشتراك بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية وأكاديمية الويبو، ومرحلة الإنجاز المستهدف. وفي وقت إعداد هذه الورقة، اشترك ما مجمله 76 جهة حكومية في البرنامج، وكان العمل جاريا على توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع الجهات الحكومية. وسيركز البرنامج في المرحلة التالية على القطاع الخاص، لا سيما من خلال تقديم الدعم من أجل إذكاء الوعي وزيادة الامتثال وحماية الأصول غير الملموسة.

أنشطة برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في مجال حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد بوب فان دن بيرغي، خبير إنفاذ القانون، وبرنامج مراقبة الحاويات، وفرع إدارة الحدود، وشعبة العمليات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، النمسا

ملخص: يهدف برنامج مراقبة الحاويات (CCP) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) إلى بناء القدرات في الدول الأعضاء التي ترغب في تحسين إدارة المخاطر، وأمن سلاسل التوريد، والتجارة في الموانئ، والمطارات، والمعابر الحدودية البرية لمنع انتقال السلع غير القانونية عبر الحدود. ومنذ تأسيسه في 2004، صادرت وحدات برنامج مراقبة الحاويات ما يقرب من 1000 شحنة لأسباب تتعلق بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. واستنادا إلى خبرته الممتدة على مدى أكثر من 18 عامًا اكتسب البرنامج رؤى عملية حول التحديات ذات الصلة بالطابع المتشعب لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. ومن الدروس المستفادة من هذه التحديات أهمية توعية الحكومات لتعديل تشريعاتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على نحو يسمح بمصادرة السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية، وإذكاء وعي الحكومات في البلدان التي لديها موانئ عبور بشأن دورها الحاسم في وقف الجرائم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وإشراك القطاع الخاص من خلال التدريب، والتعاون المباشر مع أصحاب العلامات التجارية.

WIPO/ACE/15/7

دراسة بشأن دور نظام أسماء الحقول ومشغليه في إنفاذ حق المؤلف على الإنترنت
وثيقة من إعداد السيد دين ماركس، محامي ومدير تنفيذي فخري ومستشار قانوني، التحالف من أجل المساءلة على الإنترنت، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتور يان بيرند نوردمان، محامي، شركة نوردمان تزيشوسكي وشريكه، برلين، وأستاذ فخري في جامعة هومبولدت، برلين، ألمانيا

ملخص: تركز هذه الدراسة على مختلف المشغلين في نظام أسماء الحقول ومسؤولية هؤلاء المشغلين ومزودي الخدمة في نظام أسماء الحقول (مزودو الخدمة) فيما يتعلق بإنفاذ حق المؤلف على الإنترنت. وتدرس مختلف الأنظمة التنظيمية المطبقة على مزودي الخدمة. وكذلك، تصف الدراسة كيف تنص مختلف القوانين الوطنية على سبل انتصاف ضد التعديات على حق المؤلف على الإنترنت تقتضي من مزودي الخدمة اتخاذ إجراءات، سواء على أساس المسؤولية أم على أساس أمر زجري "بعدم الخطأ" أو عملا بأوامر الحجز الجنائي، لإبطال أو حجب أسماء الحقول التي تعمل في ظلها المواقع الشبكية المتعدية على حق المؤلف. وتتناول الدراسة أيضا الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مزودو الخدمة من أجل ردع التعدي على حق المؤلف على الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، تصف الدراسة ترتيبات المبلّغ الموثوق/المخبر الموثوق التي اعتمدها عدد محدود من مزودي الخدمة، تحديداً للتعامل مع المواقع الإلكترونية المشاركة في تعدٍ واسع النطاق على حق المؤلف.

WIPO/ACE/15/8

دور الوسطاء في إنفاذ الملكية الفكرية
(إلكترونياً ومادياً)
مساهمات من إعداد المملكة المتحدة، والجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة (AIM)، والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات، ودي إتش إل إكسبرس، وماستركارد

حملة ريل ديل: نهج تعاوني يرمي إلى التصدي لجرائم الملكية الفكرية في أسواق المملكة المتحدة

السيدة باتريسيا لنين، مديرة الحملة، حملة ريل ديل من أجل أسواق خالية من المنتجات المزيفة، مجموعة الأسواق الوطنية لحماية الملكية الفكرية، لندن، المملكة المتحدة

ملخص: يقدم عرض المؤتمر والمساهمة المكتوبة ملخصًا لحملة "ريل ديل" من أجل أسواق خالية من المنتجات المزيفة، والتي تأسست في عام 2009 كمبادرة واسعة النطاق في المملكة المتحدة بغرض التصدي لبيع المنتجات المقلدة والقرصنة في أسواق المملكة المتحدة. وبتمويل من قطاع الصناعة، حققت المبادرة نجاحًا من خلال إبرام شراكات عبر مختلف القطاعات شملت جميع المنظمات الرئيسية في المملكة المتحدة (في كل من القطاعين العام والخاص) التي تهتم بالحد من التجارة في المنتجات المقلدة في الأسواق. وجوهر المبادرة هو ميثاقها الطوعي، والذي يلتزم بموجبه متعهد الأسواق علنًا بالحفاظ على سوق خالية من المنتجات المزيفة. وحتى الآن، تعهدت أكثر من 500 سوق في مناطق من جميع أنحاء المملكة المتحدة باحترام هذا الالتزام. وفي عام 2018، أدى نجاح برنامج "ريل ديل" في الأسواق المادية (البضائع المعروضة) إلى استنساخ النموذج الأساسي نفسه بغرض التصدي للتجارة في المنتجات المزيفة في الأسواق الإلكترونية ومجموعات البيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الوسطاء عبر الإنترنت في مكافحة التقليد

مساهمة من إعداد السيدة ماري باتولو، كبيرة مديري حماية العلامات التجارية والماركات، الرابطة الأوروبية للعلامات، بروكسل، بلجيكا

ملخص: لضمان وجود نظام رقمي نظيف وعادل لجميع المستخدمين، وحماية المستهلكين من السلع المقلّدة المعروضة على الإنترنت وغيرها من السلع غير القانونية ومتدنّية النوعيّة وغير الممتثلة للمعايير، يتعين على جميع شركاء سلاسل الإمداد - بما في ذلك أصحاب العلامات التجارية والوسطاء عبر الإنترنت - أن يؤدّوا أدوارهم. وتُبيّن هذه المساهمة الدّور الذي يؤديه الوسطاء عبر الإنترنت والمتمثل في ممارسة الرقابة المناسبة على أجزاء سلسلة القِيمة التي تقع ضمن نطاق اختصاصهم، وذلك من خلال:

- اعتماد نظام عناية واجبة معقول عند تحديد عملائهم التجاريين؛
- وإدراج أحكام حماية الملكية الفكرية ذات الصلة وإنفاذها في نصوص الأحكام والشروط الخاصة بهم، ووضع نُظم فعالة للإشعار والسَّحب؛
- واتخاذ تدابير استباقية، بما في ذلك التدابير التقنية، لمنع عرض سلع غير قانونية على منصات خدماتهم؛

- وإزالة مثل هذه العروض بسرعة (وبشكل دائم) بمجرد التفطن إليها، ومنع المجرمين الذين يعيدون الكرّة من الوصول إلى خدماتهم؛
- وتوفير معلومات استباقية عن الانتهاكات للسلطات المعنية بإنفاذ القانون، بما في ذلك الجمارك ومراقبة الأسواق والسلطات، بما يمكّن من تحليل المخاطر والتصدي لها بفعالية.

كما حدّدت هذه المساهمة أمثلة ملموسة لما يمكن للوسطاء القيام به لتنفيذ هذه الإجراءات، فضلا عن المجالات التي يمكن فيها تكثيف أو استكمال الإجراءات القائمة. وأخيرا، تدعو المساهمة جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التقليد.

وجهة نظر قطاع الموسيقى المسجلة بشأن دور الوسطاء على شبكة الإنترنت في مكافحة القرصنة الإلكترونية

المساهمة من إعداد السيد لوري رتشارد، رئيس مكتب الشؤون القانونية، الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية، لندن، المملكة المتحدة

ملخص: لا تزال القرصنة الإلكترونية تشكل تهديدًا كبيرًا يؤرق قطاع الموسيقى. وتوصّلت دراسة متعلقة بالاستهلاك الموسيقى تحت إشراف الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية عام 2021، وهي أكبر دراسة من نوعها متعلقة بالاستهلاك تركز على الموسيقى في جميع أنحاء العالم، إلى أن 30 في المائة من المجيبين على الدراسة استخدموا مصادر غير مرخص لها للاستماع إلى الموسيقى أو الحصول عليها. وارتفع هذا الرقم إلى 38 في المائة في أوساط الذين تتراوح أعمارهم بين 16 إلى 24 عامًا. تسجيل البث التدفقي – هي عملية نسخ المحتوى المرخص له فقط للبث أو "تسجيله"، ويجري عمل نسخ رقمية دائمة من المحتوى المتدفق - ويظل مصدر قلق كبير نظرًا للكم الهائل من المحتوى المتاح. وتعد القرصنة السابقة للإصدار التجريبي- أي إتاحة التسجيلات غير المرخصة قبل تاريخ إصدارها - نشاطًا آخر ضارًا بشكل خاص بأصحاب الحقوق في مجال صناعة الموسيقى نظرًا للأثر التجاري السلبي الذي يخلفه على المبيعات المشروعة. وغالبًا ما يجري توفير محتوى سابق للإصدار من خلال منصات الوسائط الاجتماعية، بينما يخزن المحتوى الفعلي على ما يسمى خدمة التخزين السيبراني. ولا تشترط عادةً خدمة التخزين السيبراني، ناهيك عن التحقق، معلومات تحديد الهوية من المستخدمين، مما يصعب مهمة أصحاب الحقوق بشأن اتخاذ إجراءات مباشرة ضد العنصر المتعدي (العناصر المتعدية) الأساسي. ويلعب الوسطاء على شبكة الإنترنت، الذين تسخر خدماتهم من لدن الخدمات الإلكترونية المتعدية، دورًا رئيسيًا في التصدي للاستخدامات غير المرخص لها بشكل فعال. وستحدد هذه الوثيقة التدابير والإجراءات الرئيسية التي يجب على الوسطاء على شبكة الإنترنت اعتمادها والتي من شأنها تحسين إنفاذ الحقوق الإلكترونية. وتتضمن هذه الإجراءات توضيح نطاق وشروط امتيازات مسؤولية "الملاذ الآمن"، وتنفيذ سياسات صارمة "اعرف عميلك التجاري(KYBC) "، وتحسين الشفافية ووضع نظام صارم بغرض التصدي للتعدي المتكرر. ويدعم الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية أيضًا مواصلة تطوير قاعدة بيانات WIPO ALERT بوصفها قاعدة موثوق بها تُعنى بجمع المعلومات وتبادلها حول المواقع محل الاهتمام التي توفرها السلطات في الدول الأعضاء في الويبو لصالح قطاع الإعلان.

معالجة الامتثال الجمركي في مجال التوصيل السريع - منهج دي إتش إل إكسبرس

المساهمة من إعداد السيدة ساندرا فيشر، رئيسة قسم الجمارك العالمية؛ والسيدة آشا مينون، نائب رئيس قسم الامتثال الجمركي العالمي والشؤون التنظيمية؛ والسيد مارسيلو جودوي ريغوبيلو، نائب رئيس قسم دعم عملاء الجمارك العالمية؛ وجوردون رايت، نائب رئيس قسم الجمارك والشؤون التنظيمية في الاتحاد الأوروبي، دي إتش إل إكسبرس، ديجم، بلجيكا

ملخص: لم يدر في خلد الأجيال السابقة أن العالم سيصبح بهذا الترابط، ولا أن تكون التجارة العالمية مهمة كما هي عليه اليوم. لقد أدى النمو السريع الذي شهدته التجارة الإلكترونية وجائحة كوفيد-19 إلى زيادة كبيرة في عدد الطرود الدولية المرسلة في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى نشوء مزيد من التحديات من ناحية الامتثال للضوابط الجمركية والتجارية. وتعرض هذه الوثيقة لمحة عامة مُركَّزة على النهج المتبع من دي إتش إل إكسبرس لضمان الامتثال للضوابط الجمركية في شبكتها، بالإضافة إلى مجالات التعاون المقترحة مع السلطات لمعالجة عدم الامتثال لها.

مبادرات ماستركارد لمنع التعدي على الملكية الفكرية

المساهمة من إعداد السيد جوناثان تريفيلاس، نائب رئيس الفريق المعني بأداء أدوات التوسيم، إدارة مشاركة العملاء والأداء، شعبة الشراء، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

تلتزم ماستركارد بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية ولا تتسامح مع استخدام وسمها التجاري أو شبكتها أو برامجها أو خدماتها لممارسة أي نشاط غير قانوني. وجدير بالذكر أن ماستركارد ليس لها علاقة مباشرة مع التجار الذين يقبلون بطاقات ماستركارد للدفع، ولا تضمنهم. وبدلاً من ذلك، يبرم التاجر عقدًا مع مؤسسة مالية، يشار إليها باسم المستحوذ، هذا الأخير هو الذي لديه علاقة مباشرة مع ماستركارد كعميل مرخص له. لذا يُطلب من عملاء ماستركارد وتجارهم وجميع المشاركين الآخرين في الشبكة الامتثال لجميع القوانين المعمول بها، بالإضافة إلى قواعد ماستركارد والمعايير الأخرى. وتتعاون ماستركارد دائما وأبدا مع جهات إنفاذ

القانون وأصحاب الحقوق والمنظمات الأخرى وتعمل بشكل وثيق معها بشأن الأمور المتعلقة بنشاط غير قانوني مزعوم، بما في ذلك التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وتمتلك ماستركارد أيضًا العديد من البرامج والأدوات لمساعدة المستحوذين على منع النشاط غير القانوني، مثل أداة تنبيه ماستركارد للتحكم في المخاطر العالية (الناجمة عن التجار) (MATCH ™) (أداة التنبيه) ومزود خدمة رصد التجار (MMP)

أنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية
مساهمات من إعداد الدنمارك واليابان ومالي والمكسيك والنيجر وعُمان والفلبين وتايلند WIPO/ACE/15/9

أنشطة إذكاء الوعي الأخيرة بشأن مكافحة التقليد في الدانمرك

مساهمة من إعداد السيدة باربارا سوهر-جيسين، الرئيسة، والسيدة ماري أمسترب جينسن، مستشارة قانونية، قسم إنفاذ الملكية الفكرية والشبكات، المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية، تاستراب، الدانمرك

ملخص: تصف المساهمة مبادرات توعية مختارة وحديثة نفذها المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية. وتعرض على وجه الخصوص، موقعًا إلكترونيًا للتوعية بمكافحة التقليد والقرصنة، أُطلق نيابة عن شبكة الوزارات الدانمركية لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية في عام 2019، ومبادرة توعية للمدارس. وتوضح الورقة أيضًا المفهوم الذي استخدمه المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية في حملاته لإذكاء الوعي خلال السنوات الأخيرة، وهو يتكون من ثلاثة عناصر، وهي حملة إعلامية وحملة على وسائل التواصل الاجتماعي والتنسيق مع أصحاب المصلحة. وترد أيضًا أمثلة على كل من الحملات الأضيق والأوسع نطاقًا.

***عليك بعدم شراء المنتجات المقلدة أو بيعها أو جعل الآخرين يشترونها لأجلك!* - حملة حديثة لمكافحة التقليد في اليابان**

مساهمة من إعداد السيد تاكويا سوغياما، مدير مكتب مكافحة التقليد، شعبة التعاون الدولي، مكتب اليابان للبراءات، طوكيو، اليابان

ملخص: لقد أصبحت السلع المقلدة، والضرر الذي تخلّفه، مشكلة متعاظمة في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة. وفي اليابان، يشكّل مكتب مكافحة التقليد مركز استشارات مركزي يرمي إلى التصدي للتقليد والقرصنة وتنسيق التدابير بين الوكالات الحكومية والشركات الخاصة. ومنذ عام 2003، ينظم مكتب اليابان للبراءات حملة سنوية لمكافحة التقليد. وخلال السنة المالية 2020، أنشأ مكتب اليابان للبراءات موقعاً إلكترونياً مخصصاً للحملة يتضمن مقاطع فيديو للحملة على شكل رسوم مانغا، ويشارك فيه المؤثرون، وترد فيه مبادئ توجيهية تعليمية لطلاب المدارس الثانوية. وأُتيحت في المدارس الثانوية دروس نموذجية باستخدام هذه المبادئ التوجيهية. ويعتزم أيضاً مكتب اليابان للبراءات الاضطلاع بالمزيد من أنشطة إذكاء الوعي في المستقبل القريب.

أنشطة إذكاء الوعي الأخيرة لمركز مالي لتعزيز الملكية الصناعية

وثيقة أعدتها السيدة بوكوم فاتوماتا سيرغاتا تراوري، مديرة مركز مالي لتعزيز الملكية الصناعية، وزارة التجارة والصناعة، باماكو، مالي

ملخص: تسلط هذه المساهمة من مركز مالي لتعزيز الملكية الصناعية الضوء على المبادرات المختلفة التي نفذها المركز على مدى السنوات الأربع الماضية، منذ عام 2019، لإذكاء الوعي بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية. وكانت الفئات المستهدفة هي الجهات الفاعلة الاقتصادية، والمستهلكون، وقضاة التحقيق، وموظفو المحاكم، ووكلاء الخدمات الوطنية المسؤولون عن القمع الاقتصادي، وما إلى ذلك. وبفضل النهج العملي والتربوي، إلى جانب تنوع الإجراءات المُتخذة، وصل مركز مالي لتعزيز الملكية الصناعية إلى جمهور كبير. ونُفذت هذه المبادرات بالتعاون مع العديد من الشركاء الوطنيين والدوليين.

الإجراءات التي اعتمدها المعهد المكسيكي للملكية الصناعية من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية والتقيد بها

مساهمة أعدها كل من السيد ألدو أرتورو فراغوسو باستانا، المدير العام المساعد للملكية الصناعية والسيدة فيفيانا ويرتا غارسيا، مديرة قسم الترويج وخدمات المعلومات التكنولوجية في المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، مدينة مكسيكو، المكسيك

ملخص: نفذ المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) عدة تدابير لإذكاء الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن استهلاك المواد والسلع المخالفة للملكية الفكرية والتي تصان وتعزز من سنة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قام المعهد بقياس الأرقام والنتائج للحصول على لمحة عامة عن كل من الاحتياجات والتقدم المحرز في مجال مكافحة القرصنة. ومن بين الإجراءات التي اضطلع بها المعهد يمكن ذكر التعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية ذات الصلة في مجال الملكية الفكرية من أجل مكافحة القرصنة وتنظيم ندوات ودورات مختلفة، فضلا عن إجراء المناقشات الإعلامية والأنشطة التي تعزز احترام الملكية الفكرية والإجراءات للحصول على

معلومات استراتيجية عن مكافحة القرصنة وتطبيق القدرات في مجال التقيد بوضع حقوق الملكية الفكرية موضع التنفيذ والمعاقبة في حال انتهاكها.

أنشطة إذكاء الوعي الأخيرة للوكالة الوطنية للملكية الصناعية وتعزيز الابتكار في النيجر

مساهمة من إعداد السيد يامبي إبراهيما، المدير العام للوكالة الوطنية للملكية الصناعية وتعزيز الابتكار، نيامي، النيجر

ملخص: تعد الملكية الفكرية حافزًا للنمو الاقتصادي، وهي تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان ورفاه سكانها. وقد أتاحت الخطة الوطنية لتطوير الملكية الفكرية والابتكار، التي وُضعت في عام 2020، والخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2022 للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بمختلف جوانب الملكية الفكرية. وتهدف هذه المساهمة إلى تسليط الضوء على عدد من الأنشطة التي نفذتها النيجر والتي مكنت من زيادة عدد الطلبات المودعة والموافقة عليها. وتستهدف هذه الاستراتيجيات مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء والأوساط الأكاديمية (معاهد البحث والجامعات) والشركات (الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال ومنظمات دعم الأعمال) وأصحاب حقوق الملكية الفكرية والشباب وعامة الناس.

الحملة التوعوية حول الملكية الفكرية لطلبة المدارس والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي في عُمان للعام 2020 - 2021

مساهمة من إعداد: الدكتورة مايا العزري، خبيرة تربوية ومديرة دائرة الابتكار والأولمبياد العلمي، وزارة التربية والتعليم، مسقط، عُمان

ملخص: نفذت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية حملة توعوية في مجال الملكية الفكرية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019/ 2020، حيث قامت فكرة الحملة على نشر الوعي بأهمية حماية الفكرة المبتكرة سواء أكانت نتاجاً فكرياً أدبياً أو علمياً وذلك ضماناً لحفظ حق أصحابها، وذلك من خلال التعريف بالملكية الفكرية وأنواعها وطرق حمايتها، والنتائج المترتبة على التعدي عليها، حيث استهدفت الحملة طلبة المدارس بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. وتضمنت الحملة حلقات عمل شارك فيها مختصون من جهات مختلفة ومسابقات ذات مستويات مختلفة وهاشتاق خاص بالحملة #لنحمِ أفكارنا، وتصاميم يقوم بها الطلبة تتعلق بنشر الوعي بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، تم نشرها عبر هاشتاق الحملة في حسابات الوزارة، وتغريدات متواصلة نشرت في فترات محددة على حساب الوزارة في تويتر وانستغرام تخاطب طلبة المدارس وأولياء الأمور، وقد بلغ عدد المستهدفين في الحملة 3000 مستفيد من مختلف الفئات، كما نفذت الوزارة برامج افتراضية حول الملكية الفكرية خلال فترة الجائحة في العامين الدراسيين 2020 و2022.

الأنشطة الحالية للتوعية بالملكية الفكرية في تايلند

مساهمة من إعداد السيد بورشيه جارومون، كبير موظفي التجارة، إدارة الملكية الفكرية، وزارة التجارة، نونثابوري، تايلند

ملخص: في الوقت الحاضر، يُنظر إلى الملكية الفكرية أكثر ما يُنظر من زاوية النمو الاقتصادي. وقد أصبحت الملكية الفكرية مهمة جدًا للشركات وتجبرها على إدارة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها بفعالية بوصفها دافعًا رئيسيًا للحفاظ على ميزتها التنافسية. وتدرك إدارة الملكية الفكرية أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تايلند لم تدمج بعد استراتيجيات الملكية الفكرية في خطط أعمالها. وفي العام الماضي، ركزت إدارة الملكية الفكرية على استراتيجية تسويق عكسي تهدف إلى الوصول بشكل استباقي إلى الشركات وتزويدها بالمعلومات التي تحتاج إليها. وتهدف الأنشطة إلى إذكاء الوعي بشأن كيفية الاستفادة من الملكية الفكرية وتشمل حملات تستهدف رواد الأعمال الشباب، من خلال إنتاج مقاطع الفيديو القصيرة السريعة الانتشار ومن خلال قناة إدارة الملكية الفكرية التلفزيونية وإعلانات المؤثرين. كما يُوفر التدريب على الملكية الفكرية في المدارس والجامعات والفصول الدراسية.

WIPO/ACE/15/10

التكنولوجيات الجديدة وإنفاذ الملكية الفكرية
مساهمتان من إعداد الاتحاد الأوروبي ومجموعة Tencent

فرصة تكنولوجية جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها – تحديث بشأن مكافحة المنتجات المزيفة باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل

السيدة كلير كاستل، رئيسة شعبة الملكية الفكرية في العالم الرقمي وخدمة التوعية، المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، إسبانيا

ملخص: تقدم المساهمة بعض المعلومات الأساسية بشأن تحدي مكافحة التجارة في السلع المقلدة، بما يشمل جسامة المشكلة وتأثيرها الضار على المجتمع. وتتناول بعد ذلك مدى مساعدة تكنولوجيا سلسلة الكتل في رفع التحدي وتسرد كيف انضم مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية إلى الجهود التي يبذلها مجتمع التكنولوجيا بهدف إيجاد حل لأصالة المنتج بغرض دعم سلطات الإنفاذ في مكافحة التقليد. وتناقش الورقة البحثية في الأخير هيكل التصميم عالي المستوى الذي اختير لوضع حل سلسلة الكتل وعرض تفاصيل خارطة الطريق لاعتمادها وتنفيذها.

تيسير حماية حق المؤلف في الصين من خلال الابتكار التكنولوجي

مساهمة من إعداد السيد جيانغ بو، نائب رئيس الشؤون القانونية، ونائب المستشار العام، مجموعة تنسنغ، شنزن، الصين

ملخص: نظرا لأن الابتكار التكنولوجي والملكية الفكرية ينطويان على نوع من الترابط، فإن حماية الملكية الفكرية هي في صميم حماية الابتكار. ولا يقتصر الابتكار في مجال حق المؤلف على الابتكار التكنولوجي وابتكار المحتوى فحسب، بل يتعداهما إلى ابتكار نماذج الأعمال أيضا. ومع انتشار استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، ينبغي أن تدمج قوانين حق المؤلف الحماية التكنولوجية والمؤسسية، وأن تتبنى نماذج الحوكمة القائمة على التكنولوجيا، وأن تيسر بناء آليات حوكمة كاملة وطويلة الأجل.

WIPO/ACE/15/11

الفصل في قضايا التعدي على الملكية الفكرية
مساهمات أعدتهما الهند والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية بشأن التعويض عن التعدي على الملكية الفكرية (AIPPI) والرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)

الأوامر الزجرية المتغيرة وغيرها من أوامر التعويض الزجرية في الهند

مساهمة من إعداد القاضية براثيبا إم سينغ، قاضية، شعبة الملكية الفكرية، محكمة دلهي العليا، نيودلهي (الهند)

ملخص: تصف هذه المساهمة نشأة الأوامر الزجرية المتغيرة وتطورها في الهند. وتبدأ المساهمة بمقدمة تستعرض مختلف أنواع الأوامر الزجرية التي كانت متاحة على مر التاريخ في الهند. بعد ذلك، تركز المساهمة على التحديات الخاصة التي برزت في القضايا التي تنطوي على تعديات على الملكية الفكرية، لا سيما في عصر الإنترنت. وختامًا، تناقش الوثيقة نشأة وتطور نظام شامل للأوامر الزجرية المتغيرة في الهند من خلال أمثلة لسوابق قضائية حديثة بشأن هذا الموضوع.

آخر أعمال الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية بشأن التعويض عن التعدي على الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة ليندا ليكومتي، المقرر العامة المساعدة، الرابطة الدولية لحماية الملكية الفكرية، زيورخ، سويسرا

ملخص: تعرض هذه الورقة بإيجاز المسائل الرئيسية التي أبرزتها المجموعات الوطنية والإقليمية في الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) خلال الدراسة التي استكملتها الجمعية في شهر سبتمبر 2019 (دراسة عام 2019) تعويضات الملكية الفكرية عن أفعال التعدي خلاف البيع، والدراسة بشأن الوعي المعقول فيما يتعلق بالتعويض عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية التي استكملتها الجمعية في أكتوبر 2021 (دراسة عام 2021). وقد ركزت المناقشات، في دراسة عام 2019، على التقدير الكمي للتعويضات عن أفعال التعدي خلاف البيع، مثل الاستيراد والتخزين والتصنيع والاستخدام والتوريد. وتناولت المناقشات المبادئ المطبقة على استرداد التعويضات وتحديد مقدارها على الرغم من عدم وجود بيع مخالف يمكن استخدامه كمرجع، وكذلك على مسألة "الصراحة". وركزت المناقشات، في دراسة عام 2021، على دور الوعي، أي المعرفة، في تقييم التعويضات عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية المسجلة وغير المسجلة.

أعمال الرابطة الدولية للعلامات التجارية بشأن تنسيق التشريعات المتعلقة بالأوامر الزجرية التمهيدية

مساهمة أعدتها السيدة إيريس غونثر، مديرة قسم إنفاذ العلامات التجارية والاستدامة في الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيدة مايا باك، مساعدة في مؤسسة Petoševi، مدينة لوكسمبورغ، لوكسمبورغ؛ والسيد نيكولاس شميتز، شريك في شركة Grünecker، ميونيخ، ألمانيا؛ والسيدة باولا باساريلي، محامية في مجال الملكية الفكرية لدى مكتب Palomo Abogados للمحاماة، مدينة غواتيمالا، غواتيمالا

ملخص: بالاستناد إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة الإنفاذ التابعة للرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA) في 47 بلداً، والتي سلطت الضوء على مختلف معايير إصدار الأوامر الزجرية التمهيدية، اعتمد مجلس إدارة الرابطة قراراً في عام 2020 يضع الحد الأدنى من المعايير التي تعتقد الرابطة بأنها ضرورية لتنسيق المتطلبات الأساسية وعملية إصدار الأوامر الزجرية في جميع أنحاء العالم، من أجل إنشاء نظام إنفاذ فعال. وتلخص الوثيقة النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية، وأهم المجالات التي تتطلب التنسيق والتوجهات التي تبرز فيها الحاجة إلى أنشطة الدعوة.

[نهاية الوثيقة]